ثالثاً : الطلب على العمل

هو عبارة عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل أجر معين. ويعبر عنه بالطلب على العاملين الذين تتوفر لديهم الأهلية لتقديم الجهد المطلوب من قبل الوحدات الإنتاجية التي تتحدد وفقاً لنوع النشاط الذي يعمل فيه والأسلوب التقني والفني المتبع , والتي تتأثر بدورها بالإجراءات التنظيمية والمستويات الإنتاجية السائدة وعليه يمكن القول بأن الطلب الفعلي على العمل يتحدد وفقاً لأهداف الإنتاج المقررة في الخطة إذا كانت الدولة تتبع أسلوب الإنتاج المخطط وبناءاً على الطلب المستقبلي على السلع والخدمات .

رابعاً : العوامل المؤثرة في الطلب على العمل

بما ان الطلب على العمل يمثل جانب تحديد الاحتياجات الفعلية من الايدي العاملة في الحاضر والمستقبل والذي غالباً ما يقدر على ضوء الاوضاع الاقتصادية الراهنة والتطورات المتوقعة لذلك يتأثر هو أيضاً بزيادة ونقصان حجم السكان , فالنمو المستمر للسكان يزيد من الطلب على السلع والخدمات لإشباع الحاجات التي تزداد بزيادة السكان . كما ان لدرجة التطور والتخلف الاثر المباشر على معدلات الطلب على العمل . فالطلب على العمل يكون محدوداً في المجتمعات المتخلفة وله قابلية للنمو والتوسع في البلدان السائرة في طريق النمو . ويتفاوت هذا التأثير في المجتمعات المتطورة باختلاف درجة الاستثمار والتشغيل في كل منها , كما تؤثر معدلات النمو الاقتصادي في تحديد الطلب على الايدي العاملة وايجاد فرص عمل جديدة .

وفي ضوء ذلك يمكن ان نوجز العوامل المؤثرة في الطلب على العمل بما يلي :

- نوع النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه .

- الاسلوب التقني والفني المستخدم في الانتاج .

- زيادة أو انخفاض معدلات نمو السكان .

- درجة التطور والتخلف الاقتصادي السائدة في المجتمع .

- التغيرات التي تطرأ على حجم الدخل ومعدلات الاسعار والسياسة الاقتصادية المتبعة في الدولة .

المبحث الثاني : نظريات عرض العمل والطلب عليه

أولاً : النظرية الكلاسيكية

تعتمد النظرية الكلاسيكية في حل المشاكل الإقتصادية المتمثلة بجهاز الأسعار ونظام السوق التنافسي واختيار نوع البضائع المنتجة وتوزيع الانتاج ما بين عناصر الانتاج على الفرضيات الاساسية التالية :

1- سيادة المنافسة الكاملة في النظام الاقتصادي بالشكل الذي يمنع سيطرة البائعين للسلع والخدمات من التحكم في مستويات الاسعار .

2- الاستخدام الكامل لجميع الموارد الاقتصادية بما فيها عنصر العمل .

وعلى أساس هذه الافتراضات يتم توزيع الموارد لاستخدامها في العملية الانتاجية , ثم توزيع الانتاج المسؤول عن استخدام هذه الموارد في عملية الانتاج ما بين مالكيها للحصول على أكبر ربح ممكن . وتقضي النظرية الكلاسيكية كما طرحها الاقتصادي (ريكاردو) بتماثل سوق العمل وسوق المنتجات ويتحدد الأجر (سعر العمل) تبعاً لتفاعل عاملي العرض والطلب , إذ ترتفع الاجور عندما تكون الايدي العاملة نادرة وتنخفض عندما تكون هناك وفرة في الايدي العاملة .

كيف يتحدد الطلب على العمل؟

يذهب الاقتصاد الكلاسيكي الى القول بأن مستوى العمالة بالنسبة للمنشأة أو على مستوى الاقتصاد ككل يعتمد على طلب العمل وعرضهم . وتلخص النظرية الكلاسيكية الطلب على العمال في الفرضية التالية : ان الطلب على العمال هو متغير تابع للأجور الحقيقية , أي للقوة الشرائية التي تتمتع بها الأجور النقدية , لذلك تكون دالة الطلب على العمال على النحو الآتي :

أي ان عدد العمال () المطلوبين من قبل المنشأة او الوحدة الاقتصادية يتغير لتغير الاجور الحقيقية (w) , وفي ضوء هذه العلاقة فإن المنشأة تشغل المزيد من العمال الا اذا ارتفعت الاجور الحقيقية وعليه ستكون العلاقة عكسية بين الطلب على العمال ومعدل الاجور الحقيقية .

إن العلاقة بين الأجر الحقيقي ومستوى الاستخدام تعتمد أساساً على العلاقة بين الاجر النقدي ومستوى الاسعار العام . أي ان الأجر الحقيقي عبارة عن ناتج قسمة الأجر النقدي على المستوى العام للأسعار :

الاجور الحقيقية =

*هذا يعني أن الأجر الحقيقي ( w) سينخفض اذا ارتفع المستوى العام للأسعار أو يرتفع اذا زادت الأجور النقدية مع ثبات المستوى العام للأسعار. فالعمل كما هو معروف هو عنصر الانتاج المتغير بالنسبة للاقتصاد في الاجل القصير, فلذلك يمكننا زيادة الاستخدام في القطاعات الاقتصادية مجتمعة الى الحد الذي يتساوى فيه الناتج الحدي لآخر عامل مع الأجر الحقيقي المدفوع وهي نقطة التوازن في جميع الانشطة الاقتصادية .*

***كيف تؤثر التغيرات في الأجور على مستويات الطلب***

*السؤال المهم الذي يمكن أن يثار طالما أن الأجور الحقيقية هي المحدد الرئيس للطلب على العمل , إذن كيف يتغير عدد العمال عندما يتغير هذا العامل ولنفترض هنا أن صناعة معينة قد أحدثت تغير في مقدار الأجور المدفوعة للعمال مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة (رأس المال , المستوى التقني والفني , سعر المنتج ....الخ) فماذا يحدث للطلب على العمال اذا زاد معدل الأجر ؟*

*1- ان الزيادة في الأجور يعني زيادة في تكاليف الانتاج وعادة ما تؤدي هذه الزيادة الى زيادة في أسعار المنتج النهائي , وبالطبع فإن المستويات المنخفضة من الانتاج تعني مستويات منخفضة من العمالة (بفرض ثبات العوامل الاخرى) .*

*2- كلما زادت الأجور كلما كان هناك حافز لدى أصحاب الأعمال لخفض التكاليف عن طريق تبني أساليب الانتاج التي تعتمد على رأس المال بدرجة أكبر من اعتمادها على عنصر العمل ولذا فإذا زادت الأجور فإن العمالة المطلوبة تنخفض بسبب التحول الى أساليب الانتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية .*